

المفتوحة في غير الزمخشري في الكلام على قوله تعالى قل انما
 يوبي الى الله الحكمه واحدا فانما القصر وجعل المتن
 ما خده البناء على اصل محوى وهي انما فرغ المسكون وهو الام
 وقيل المفتوحة اصل وقيل كل منها اصل بنفسه هكذا
 حكى بن الجوزي الخوي الاقوال الثلثه ومنها هنا سد كذا
 الشيخ ابي حنن دعواه ان الزمخشري يقر ببعده مقاله وانه
 لا يعرف القول بذلك الا في انما بالكسر وهذا مردود فانها
 فرعها ولهذا قال **س** في باب ان واخواتها باب
 الاحرف الخمسه وعدان وان واحدا واذا كانت
 المفتوحة فرع المسكون فكل حكم ثبت للاصل ثبت للفرع
 ما لم يمنع مانع واعتراض عليه ايضا بان دعوى الحصر
 فيها باطل لاقتضاها انما لم يوج اليه سوى التوحيد
 وهو محجبه من وجهين احدهما ان الزمخشري يلتزم ذلك
 على رايه الفاسد في الاعتزال من انكار الصفات بل لعل
 هذا هو ما خذه في دعوى الحصر وثانيها ان هذا حصر ومفيد
 فان الخطاب مع الشركين والمعق ما اوج اليه في امر الله
 الا لا التوحيد لا الاشتراك ويسميه البيانون قصر قلب قلب
 اعتقاد الخطاب **س** له من الاطلاق حدودا اربعة
 اللغويه ليعبر عما في الضمير وهي افر من الاشارة والمثال

وايبر

وايبر **س** وجه كونه من الاطلاق حجة الخلق الى اعلام
 بعضهم بعضا ما في ضميرهم من امر معاشهم المعاملات
 وامر معادهم لا فاد العرفه والاحكام فوضع لهم
 الالفاظ لمعانيها ووقصر عليه على قول التوفيق او على
 قادرين على وضع الالفاظ لمعانيها على قول الامتلاخ
 ولما ذهب المصنف بالحروف ليذنه على انه لطف على
 كذا القولين بخلاف تعبير بن الجاحظ بالاحداث فانه يوم
 التخصيص بالتوكيف ثم انه جعل ذلك بالنطق وروى
 الاشارة والمثال لكونه افيد واسهل اما كونه افر فلان
 اللفظ يعبر عن كل موجود ومعدور بخلاف الاشارة فانها
 للوجود بخلاف المثال وهو ان يجعل الما في الضمير
 شكلا فانه ايضا كذلك لانه يعبر به بتعزير ان يجعل
 لكل شي مثال يطابقه واما كونه ايسر فلانه يوافق
 الامر الطبيعي لان الحروف وكيفيات تعرض للنفس
 الضرورية ولا شك ان الموافق للامر الطبيعي اسهل من
 غيره فخفت المونه وعمت الفايد **س** وهي الالفاظ الداله
 على المعاني **س** الضمير واجع الى الموضوعات اللغويه
 والالفاظ جنس قريب فخرج مادك على معنى وليس
 بلفظ كالحظ واه نورد والاشارة فلا يكون شي منها

نها